مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 11 العدد: 01 / جوان-2024
ص 478 - 498
OEB Univ. Publish. Co.

دور الاستثمار والتصدير خارج المحروقات في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2004-2021

The Role of Investment and Export outside Combustion in Economic Diversification in Algeria: A Standard Analytical Study 2004-2021

سهام أوريسي[1] [*]، ناصر بوعزيز[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، (الجزائر)،
ourici.siham@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، (الجزائر)،
bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/30 تاريخ قبول النشر: 2024/05/05 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ثنائية الاستثمار و التصدير خارج المحروقات في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، ولمعرفة ما إذا كان لهذين المتغيرين تأثير في تنوع مصادر الاقتصاد الوطني، إذ تجسد ذلك من خلال الدراسة القياسية التي اعتمدت منهجية الانحدار المتعدد عن طريق صياغة نموذج تقديري مناسب وقد توصلنا إلى النتائج التالية: لمتغيري الدراسة تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، رغم أن الصادرات الوطنية خارج المحروقات ما زالت قليلة التنوع و لم تشمل شريحة واسعة من الشعب الإنتاجية، ولم ترقى بعد إلى مستوى جيد في تنافسيتها في الأسواق الدولية، لكنها في تحسن مستمر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خ م، الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، التنويع الاقتصادي، التنافسية.

تصنيف **JEL**: B22، F43.

Abstract: The aim of this study was to highlight the role of diversification in Algeria's economic diversification and the diversification of sources of the national economy, as reflected in the standard study adopted by the Multiple Regression Methodology through the formulation of an appropriate estimative model. The study's variables have a positive impact on GDP in the long run, although national exports outside of burns remain low in diversity and do not cover a broad segment of the productive population, and have not yet risen to a good level in their competitiveness in international markets, but are constantly improving.

Keywords: exports outside combustion, investment, gdp, economic diversification, competitiveness.

Jel Classification Codes : B22, F43.

[*] **المؤلف المرسل:** سهام أوريسي

1. مقدمة:

تنويع الاقتصاد الوطني يعد ضرورة ملحة للتخلص من هيمنة الاقتصاد الأحادي ولعنة الموارد ومن ضمن الوسائل التي اعتمدتها الدولة من خلال سياستها الجديدة الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، من جهة تقليص حجم الصادرات من المحروقات باعتبارها تنال الحصة الأكبر في الصادرات الوطنية و من جهة ثانية الحفاظ على هذا المورد واعتباره من الموارد الاستراتيجية حتى تحافظ عليها من النضوب و استغلالها عند الضرورة، و عليه تبنت الجزائر سياسة و توجها جديدا تمثل في العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات و الرفع من تنافسيتها على المستوى الدولي، كما عمدت إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، من أجل انعاش الاقتصاد لتحقيق النمو و الرقي على المستوى الاقتصادي و هو ما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة.

1.1. الإشكالية: مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي: **ما دور كل من الصادرات خارج المحروقات والاستثمار في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟**

2.1. فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: للصادرات خارج المحروقات والاستثمار دور فاعل في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- الفرضية الفرعية الأولى: لتنوع الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني،
- الفرضية الفرعية الثانية: الاستثمار يساهم بفعالية في تحسين الاقتصاد الوطني ويعمل على تنميته.
- الفرضية الفرعية الثالثة: الاستثمار يساعد على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3.1.أهداف الدراسة:

-تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت الصادرات خارج المحروقات والاستثمار يساهمان فعليا في تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، من خلال مساهمتهما في تنوع الناتج المحلي الإجمالي،

-نمذجة العلاقة القياسية التي تربط متغيرات الدراسة من خلال صياغة العلاقة الدالية التي تسمح بعملية التنبؤ المستقبلي.

4.1.منهجية الدراسة:

اتبعنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها وكان ذلك في التأصيل النظري للمتغيرات، ثم تم اتباع الأسلوب القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة عن طريق بناء نموذج يسمح بتحديد العلاقة طويلة الأمد لكل من المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات خارج المحروقات والاستثمار لمعرفة مساهمة هذين المتغيرين في تحقيق التنويع الاقتصادي وكذا تأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي الافيوز12، لتحقيق ذلك.

5.1.هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للتصدير

المحور الثاني: استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

المحور الثالث: دور الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر

المحور الرابع: الاستثمار المباشر وأهميته في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر

6.1.الدراسات السابقة:

-دراسة للباحثة **سحنون خيرة** بعنوان **التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية (1995-2020)** نشرت **سنة 2022**، تناولت الدراسة أهم المحددات التي تدعم تنويع الصادرات من خلال الاعتماد على الصادرات خارج المحروقات كمؤشر لتنويع الصادرات، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد أن الصادرات تساهم إيجابا في تنوع الاقتصاد،

- دراسة للباحثة **اللحياني ليلى** بعنوان **استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات** سنة **2023**، وقد خلصت الدراسة إلى استراتيجية الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات فشلت في تحقيق الأهداف المسطرة، وأنه لابد من التغيير في قوانين التصدير والاهتمام بجدية في إيجاد حلول لمختلف مشاكل التصدير.

2. التأصيل النظري للتصدير:

يعد التصدير عملية بالغة الأهمية ضمن وظائف التجارة الدولية، كما يعتبر من أقدم أشكال النقل الاقتصادي التي حدثت على نطاق واسع بين دول العالم، وتكمن فائدة الصادرات (المواد المصدرة) في أنها تزيد من حجم المبيعات والأرباح عند الدخول لأسواق

جديدة، وتؤدي إلى الاستيلاء على حصة كبيرة من السوق العالمي، ومنه فإن الجزائر تولي اهتماما خاصا للصادرات خارج المحروقات وذلك من أجل تنويعها وجعلها على نطاق واسع يشمل جميع القطاعات، بغية الوصول إلى ترقية هذا النشاط والعمل من خلاله على تنويع الاقتصاد الوطني.

1.2. مفهوم التصدير: تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بالتصدير كعملية مهمة وضرورية في التبادل التجاري الدولي، بحسب وجهات نظر علماء الاقتصاد والمنظرين، نذكر من منها:" التصدير هو بيع أقصى ما يمكن من الانتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية " (عقومة لحسن، جنيدي مراد، 2020، صفحة 528)، و يعرف أيضا أنه: "قدرة الدولة و مؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية و معلوماتية و مالية، إلى دول و أسواق عالمية من أجل تحقيق الأرباح و التوسع و الانتشار." (النجار فريد، 2008، صفحة 15)

من التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص أن التصدير يعتبر من أهم عمليات التبادل التجاري في اقتصاديات الدول، وهو عملية ضرورية تحقق صرف الفائض من الإنتاج أو المواد لدى مختلف الدول وهو بذلك يسمح بتحقيق زيادة في حجم الإنتاج والرفع من حجم المبيعات وكذا الحصول على العملة الصعبة، وكل ذلك يصب في تنمية الاقتصاد وترقيته.

2.2. مميزات التصدير: لعملية التصدير العديد من الميزات نذكر منها:

- ✓ الحصول على حصة سوقية مناسبة في الأسواق الدولية العالمية،
- ✓ تقليل تكلفة السلع المنتجة عن طريق زيادة حجم الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد،
- ✓ يسمح بتكوين رؤية واضحة عن المنافسين الدوليين، مما يساعد في بناء الخطط الاستراتيجية المناسبة،
- ✓ يمكّن من الحصول على أسواق دولية جديدة،
- ✓ يقلص نسبة البطالة من خلال خلق فرص ومناصب للتشغيل.

3.2. أهمية التصدير بالنسبة للمؤسسة الجزائرية: تكمن الأهمية في:

- ✓ زيادة المبيعات وانخفاض التكلفة، حيث إن اعتماد المؤسسة على سياسة فعالة للتصدير يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة المباعة الذي ينتج عنها انخفاض تكلفة المنتج إلى أقل مستوى ممكن مما يكسبها القدرة على المنافسة،
- ✓ يساعد التصدير المؤسسة على التقليل من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية لأنه يوزع مخاطر انخفاض الطلب على عدة أسواق،
- ✓ الإنتاج من أجل التصدير يؤدي إلى رواج المنتج في السوق المحلي، نتيجة زيادة عدد الزبائن المحليين بفضل ارتفاع مستويات الجودة التي تعتبر عنصرا أساسيا في تحسين أداء اقتصاديات البلد،
- ✓ يسمح للمؤسسة باكتساب خبرة أكبر في المجالات الفنية المرتبطة بالتصدير كأساليب التسويق الدولي نتيجة الاقتراب أكثر فأكثر من الهيئات المعنية بالعملية التصديرية،
- ✓ يساعد على الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي يتم استغلالها في تطوير المنتجات المتوجهة للتصدير لتكون ذات تنافسية عالية. (هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، 2019، صفحة 31)،

3. استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

بذلت الجزائر جهودا معتبرة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وسطرت أهدافا استراتيجية وعملت على تحقيقها، وبفضل الاستراتيجية العملية فقد شهدت عملية التصدير خارج قطاع المحروقات ديناميكية ونموا غير مسبوق، تجسدت في تحقيقها ارتفاعها من 1,7 مليار دولار سنة 2009 إلى 7مليار سنة 2022، و هو ما يدخل ضمن سياسة التنويع الاقتصادي التي تبنتها الجزائر للخروج من التبعية البترولية و التخلص من هيمنة الاقتصاد الأحادي، و جدير بالذكر أن الجزائر قد سطرت ضمن أهدافها الاستراتيجية الوصول إلى قيمة 13 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات في نهاية سنة 2023، وهو ما يعد تحد كبير ضمن استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية.

1.3. الهيئات الداعمة لترقية الصادرات:

1.1.3. الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، وتُمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير كما يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. تتم الإعانة في المجالات التالية:

- ✓ أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية،
- ✓ التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج،
- ✓ جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية،
- ✓ تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير،
- ✓ تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية. (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2023)

2.1.3. الشركة الوطنية الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX): أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في02-07-1996المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وتهدف لترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير وتأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي، وتعويض وتغطية الديون. (الجريدة الرسمية رقم 41، 1996)

3.1.3. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 96-327 المؤرخ في 01 جانفي 1996 يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة، ويهدف لترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية. (الجريدة الرسمية رقم 58، 1996).

4.1.3. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX): أنشئت بتاريخ 06 نوفمبر 1989 من مهامها تطوير وتقويم المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير النفطية من خلال تنظيم المشاركة الجزائرية في مختلف المعارض والصالونات المنظمة بالخارج، وتنظيم التظاهرات التجارية مجسدة بذلك مسعى الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني والتصدير خارج المحروقات بالإضافة إلى عقلنة الواردات.

5.1.3. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174، المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وهي خاضعة لوصاية وزارة التجارة ومن مهامها ما يلي:

- ✓ تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة،
- ✓ تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية،
- ✓ إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها،
- ✓ وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية،
- ✓ وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية،
- ✓ تصميم وإعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية،
- ✓ متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج،
- ✓ مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير. (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2023)

2.3. سياسة الجزائر في تنويع الصادرات:

عمدت الجزائر في سياستها من أجل تجسيد تنويع الصادرات، إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في:

1.2.3. تخفيض قيمة العملة: تعتبر من أكثر السياسات العمومية شيوعا في نطاق ترقية الصادرات، وتعني قيام البنوك المركزية بتعديل سعر العملة المحلية بدلالات العملة الأجنبية، بما يتوافق والأهداف التي يحددها المسؤولين عن السياسية الاقتصادية، في إطار نظام سعر الصرف المعتمد (الثابت والمرن)، والغرض من هذه العملية هو معالجة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

والغرض من سياسة تخفيض العملة ما يلي:

- ✓ تشجيع الصادرات الوطنية واعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات،
- ✓ الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات،
- ✓ زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع الخدمات القابلة للتصدير. (آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، 2022)

2.2.3. تحرير التجارة الخارجية (الانفتاح التجاري): يقصد بها انتهاج سياسة الحرية التجارية وهي سياسة تتبعها الدولة في تسيير تبادلاتها الخارجية، وتعني اتجاه نظام الدولة إلى الحياد تجاه عمليتي التصدير والاستيراد كما يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع على تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير، ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق مجموعة من الأدوات:

* تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم العملة: ويقصد بها تحول العالم من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة وأصبح النظام السائد هو نظام التعويم الحر الذي يعني ترك العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين عرض الصرف الأجنبي دون تدخل من البنك المركزي،

*التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية: وهي تخفيض معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة بمعدلات تنخفض تدريجيا، أو ما يصطلح عليه تحرير التجارة من القيود التعريفية،

*إزالة القيود الفنية المباشرة: يؤدي التحول إلى سياسة التجارة الخارجية إلى إلغاء نظام الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة،

* إقامة مناطق حرة: هي إحدى الأدوات الهامة لسياسة تحرير التجارة الخارجية المناطق، تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة وهي ثلاثة أنواع (مناطق حرة تجارية، مناطق حرة صناعية، مناطق حرة للخدمات)،

*تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية: يعتبر من الأدوات الهامة لتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية. (السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، 2018، صفحة 126)

4.دور الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر:

يتطلب تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي على مجموعة من السياسات المتشابكة فيما بينها، والتي من بينها سياسة تنويع الصادرات والتقليص من حجم صادرات المحروقات، وقبل ابراز دور الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنويع الاقتصادي لابد من التطرق أولا إلى بعض المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح،

1.4.مفهوم التنويع الاقتصادي: لقد تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي لدى الاقتصاديين بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها، فمنهم من اعتبره تغيير جذري وهيكلي يمس السياسة العامة لاقتصاد دولة ما، و منهم من اعتبره عدم الاعتماد على مورد واحد و ضرورة إيجاد موارد جديدة و متنوعة للمساهمة في تكوين الناتج المحلي، فهو تنويع للصادرات و تنويع للاستثمارات و تفعيل للقطاعات ....، و يمكن القول أن التنويع الاقتصادي عملية تتجسد في الأمد الطويل لذلك يجب وضع خطط و استراتيجيات متوازنة و متجانسة على المدى البعيد تشمل مختلف التعديلات اللازمة سواء على مستوى القطاعات الإنتاجية أو التشريعات التنظيمية، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، و عليه يمكننا أخذ بعض التعريفات حول التنويع الاقتصادي، فقد عرف أنه: " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات، وهو تحويل الاستثمار نحو القطاعات غير التعدينية لتجنب المخاطر وعدم اليقين". (Stephen M. Kapunda, 2003, p. 15)

كما يمكن تعريفه أيضا أنه:" التحول نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتوفير الأساس للنمو المستدام والحد من الفقر حيث

ينتج التنوع في الإنتاج المحلي عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات، وهو يجسد ديناميكيات التحول البنيوي". (World Bank Group, p. 142)

ويعرف أيضا أنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد." (زرموت خالد، صفحة 1185)

وهو:" تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنويع الصادرات وبالتالي الإيرادات العمومية." (fasano ugo, 2003, p. 1)

من التعاريف السابقة نستخلص أن التنويع الاقتصادي يمس كل المقومات الاقتصادية بما في ذلك الناتج المحلي والصادرات موضوع هذه الدراسة.

2.4.مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي PIB

جدول رقم(01) تركيبة الصادرات خارج المحروقات حسب فوج المنتجات (مليون دولار)

البيان / السنة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	أخرى	المجموع	النسبة %
2004	66	97	430	0	50	15	9	667	2,1
2005	67	136	481	0	37	19	6	746	1,6
2006	73	195	765	1	44	44	11	1133	2,1
2007	88	170	640	1	46	35	5	985	1,6
2008	119	334	834	1	67	32	9	1396	1,8
2009	113	94	498	0	42	49	5	766	1,7
2010	315	94	498	1	30	30	2	970	1,7
2011	337	151	685	0	33	14	1	1221	1,7
2012	315	168	618	0	32	19	0	1252	1,6
2013	404	109	492	0	29	16	0	1050	1,6
2014	323	110	1173	1	16	11	0	1634	2,7
2015	238	107	1111	0	18	11	0	1485	4,3
2016	328	84	909	0	53	18	1	1393	4,8
2017	350	73	845	0	78	20	0	1397	4,0
2018	373	93	1626	0	90	33	0	2218	5,4
2019	408	96	1445	0	83	36	0	2068	5,9
2020	437	71	1287	0	77	37	0	1909	8,7

11,7	4500	1	79	171	0	3490	182	576	2021

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك).

نستنتج من المعطيات الواردة بالجدول أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تشكيل الناتج الوطني المحلي ضعيفة جدا مقارنة مع مساهمة صادرات المحروقات منذ سنة 2004 إلى غاية 2013، ثم بدأت ترتفع ارتفاعا طفيفا سنة 2014 (هنا بدأت الجزائر العمل على تنويع الاقتصاد من أجل التخلص من هيمنة الاقتصاد الأحادي) و من ثم بدأت بالنمو التدريجي المتواصل لتصل إلى 11,7 % سنة 2021 وهو ارتفاع مقبول جدا مقارنة مع السنوات السابقة، ما يفسر إن استراتيجية الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي تسير في الطريق الصحيح رغم تباطئها، و يتوقع أن يسجل ارتفاع ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات، و المقدر بـ 7 مليارات دولار نهاية سنة 2022، كما كانت التوقعات متفائلة جدا لسنة 2023 حيث يتوقع من خلال التقديرات الوصول إلى معدل نمو 5,6 أي ما يعادل تحقيق 13 مليار دولار، و تبقى هذه التقديرات تبعث على التفاؤل في أن الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات خارج المحروقات يحقق نجاحا في الفترة الأخيرة بفضل استراتيجية التنويع الاقتصادي المتبعة في مجال ترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات، و تجدر الإشارة أنه بالمقابل تعمل هذه السياسة على تنظيم وتخفيض الواردات بهدف حماية الانتاج الوطني و الحد من استهلاك احتياطات الصرف و هو ما سمح بالحفاظ على التوازن في واردات السلع.

3.4.تنوع الصادرات خارج المحروقات:

تهدف عملية تنوع الصادرات إلى توسعة مجال التصدير، ليشمل العديد من الشعب الإنتاج المختلفة وهو ما يصب في خانة التنويع الاقتصادي، ويعمل على تحقيقها من خلال تنوع الصادرات.

جدول رقم(02) يوضح معدل تطور الصادرات خارج المحروقات حسب المواد المصدرة

المواد المصدرة	2020	2021	النسبة %
	القيمة بالمليون دولار	القيمة بالمليون دولار	
الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية	886	524	69,1
الحديد والصلب	28,76	595,78	1971
مواد كيمائية غير عضوية	150,1	501,8	234
سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل	288	173	66
مصنوعات معدنية	/	190,81	%6,54 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2023).

نستنتج من الجدول أن: الصادرات خارج المحروقات قد سجلت نموا إيجابيا معتبرا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، حيث بلغت النسبة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات 12,3% من إجمالي الصادرات، وهو ما يوضح وجود بعض التنوع في الصادرات، كما أنه يشير إلى أن عملية تنويع الصادرات تؤدي إلى تحقيق التنويع في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.

5.الاستثمار المباشر وأهميته في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر:

1.5.تعريف الاستثمار:

يعرف على أنه:" قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة. وهو كذلك: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح". (حاتم فارس الطعان، 2006، صفحة 7،6)

2.5.الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

- ✓تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للاستثمار الأجنبي،
- ✓الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية،
- ✓خلق فرص عمل جديدة خاصة للشباب وهو ما يساهم في تقليص معدل البطالة،
- ✓نقل التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات،
- ✓إيجاد أسواق جديدة للتصدير بهدف تصريف الفائض من الإنتاج،
- ✓يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي. (بهوري نبيل، 2019، صفحة 408)
- ✓يعمل على خلق الثروة،
- ✓تحسين مستوى المعيشة للفرد.

3.5. دور الاستثمار في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر:

جدول رقم(03) مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مساهمة الاستثمار	1	1,1	1,6	1.2	1,5	2
السنة	2010	2011	2012	1013	2014	2015
نسبة مساهمة الاستثمار	1,4	1,3	0,7	0,8	0,7	0,3-
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة مساهمة الاستثمار	1	0,7	0,8	0,8	0,8	0,5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (البنك الدولي، 2023).

يتبين لنا من الجدول أن نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا على طول فترة الدراسة حيث أنه لم يتجاوز نسبة 2% كأقصى قيمة، وهذا راجع إلى عدم وجود استثمارات فاعلة في الاقتصاد، وعزوف أصحاب الأموال عن الاستثمار في المشاريع الكبرى، والاكتفاء فقط ببعض الاستثمارات الصغيرة في مجالات محدودة والتي ليس لها تأثيرا على الاقتصاد الوطني، زيادة على ذلك عدم وجود قوانين وإجراءات مرنة تساعد و تشجع على استقطاب المستثمرين، لكن الدولة مؤخرا تفطنت لأهمية الاستثمار و لجأت إلى تعديل القوانين، و منح الامتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين بهدف تحسين الاقتصاد و ترقيته، و هو ما يمكن أن يعطي نتائج أفضل في المستقبل.

6.الدراسة القياسية (أثر كل من الصادرات خارج المحروقات والاستثمار المباشر في الناتج المحلي الإجمالي):

جدول رقم(04) يشمل بيانات الدراسة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي	117.45	124.38	126.50	130.80	133.94	136.08
الصادرات خارج المحروقات	667	746	1133	985	1396	766
الاستثمار المباشر	44,83	77,76	127,80	95,17	150.98	184,42
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	140.98	145.07	150.00	154.20	160.06	165.98
الصادرات خارج المحروقات	970	1221	1252	1050	1634	1485
الاستثمار المباشر	151,70	147,38	118,29	155,85	122,63	-50,24
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	171.29	173.52	175.60	177.36	168.31	174.20
الصادرات	1393	1397	2218	2068	1909	4500

خارج المحروقات						
الاستثمار المباشر	174,29	137	71,74	161,01	140,79	0,921

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

متغيرات الدراسة: لدينا في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي و هو المتغير التابع في هذه الدراسة،

EXOB: الصادرات خارج المحروقات، و هو متغير مستقل،

ID: الاستثمار المباشر و هو كذلك متغير مستقل،

$$Y= \beta_0+\beta_1x_1+\beta_2x_2+ \varepsilon_i$$

$$gdp=\beta_0+\beta_1exob+\beta_2id+ \varepsilon_i$$

***تقدير النموذج:**

الخطوة الأولى في عملية تقدير النموذج نقوم باختبار السلاسل الزمنية من حيث الاستقرارية.

***اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:**

بعد ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي افيوز 12 وجدنا النتائج التالية:

جدول رقم(05) نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر

المتغيرات	عند المستوى الأصلي		عند الفرق الأول	
	إحصائية ديكي فولر	النتيجة	احصائية ديكي فولر	النتيجة
gdp	-2.638671	غير مستقرة	-3.832287	مستقرة
Exob	1.051909	غير مستقرة	-3.008742	مستقرة
Id	-2.029439		-6.301692	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الافيوز 12.

***تقدير معادلة النموذج:** تم تقديرها بواسطة برنامج افيوز كما يلي:

جدول رقم(06) يبين معالة الانحدار المتعدد

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 10/29/23 Time: 18:59
Sample: 2004 2021
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	103.8265	14.35048	7.235052	0.0000
EXOB	0.019303	0.004588	4.207623	0.0008
ID	0.160786	0.079510	2.022222	0.0614

المصدر: مخرجات برنامج افيوز 12.

نستنتج من الجدول أعلاه أن: متغير الصادرات معنوي عند مستوى معنوية 1%، في حين متغير الاستثمار معنوي عند مستوى معنوية 10%، وبالتالي فكل المتغيرات المفسرة بالنموذج معنوية وذات دلالة إحصائية، ولها تأثير معنوي موجب على المتغير التابع، ومن خلال معامل التحديد R-squared (R^2) يتبين أن المتغيرين المستقلين الصادرات والاستثمار المباشر يفسران ما مقداره 54% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك فإن إحصائية F قيمتها 8.852385 واحتماليتها 0.002891 وهو ما يدل على معنوية النموذج وصلاحيته للتنبؤ.

مما سبق يمكننا صياغة المعادلة الخطية للنموذج كالآتي

GDP = 103.826502343 + 0.0193032159786*EXOB + 0.160786463917*ID

أما الصيغة المختصرة للمعادلة فهي:

GDP=103.826+0.019*EXOB+0.160*ID

تقدير قيمة المعلمات بالنموذج:

قيمة الثابت أو القاطع β_0=103.826.

β_1=0.019 معامل الصادرات خارج المحروقات.

0.160=β2 وهو معامل الاستثمار.

بعد تقدير المعلمات يمكننا أن نقول إن زيادة كل من الصادرات خارج المحروقات بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.019 وزيادة الاستثمار المباشر بوحدة واحدة فيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.160

***فحص سلسلة البواقي:** من برنامج افيوز نجد توزع البواقي كما يلي:

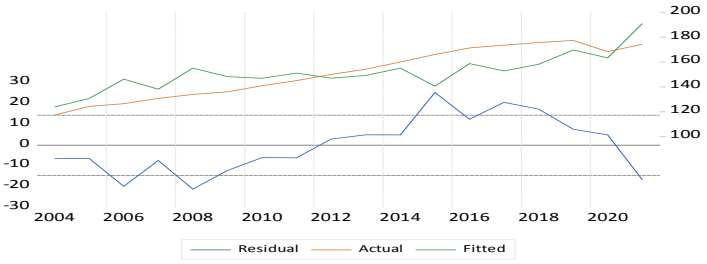

المصدر: مخرجات برنامج افيوز12.

نلاحظ أن البواقي تتوزع بشكل جيد على العموم، كما أن القيم الحقيقية والقيم المقدرة متقاربة، باستثناء بعض الانحرافات التي يعود سببها لبعض التغيرات الاقتصادية.

***فحص جودة النموذج:** يتم ذلك عن طريق الاختبارات التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي:

الفرضية العدمية: بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي

من خلال نتائج برنامج افيوز 12 نستنتج أن: القيمة الاحتمالية =0.714146 وهي أكبر تماما من 0,05 (5%) كما أن قيمة jarque–berra =0.673335 وهي أصغر من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية العدمية ونقول إن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (2) يوضح التوزيع الطبيعي للبواقي

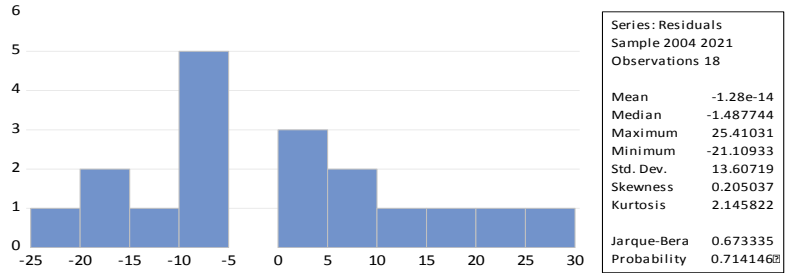

المصدر: مخرجات برنامج الافيوز 12.

-اختبار الارتباط الذاتي:

الفرضية العدمية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير.

نستنتج من الاختبار بواسطة برنامج الافيوز 12 أن إحصائية كاي مربع = (chi–square) 0.0588 وهي أكبر تماما من 5% ونستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية، معنى ذلك أننا نقبل الفرضية الصفرية ونقول لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير، كذلك قيمة إحصائية دارين واتسن التي = 1.858674 وهي قيمة قريبة جدا من 2 وتعني أنه لا يوجد ارتباط متسلسل البواقي.

-اختبار ثبات التباين:

الفرضية العدمية: يوجد ثبات للتباين (تجانس بين الأخطاء).

الفرضية البديلة: لا يوجد للتباين (تجانس بين الأخطاء).

نستنتج من نتائج الاختبار أن إحصائية كاي مربع (chi–square)= 0.7562 هي أكبر تماما من 5% و نستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية و بالتالي نقبل الفرضية العدمية و نقول أنه يوجد تجانس أي ثبات التباين.

نتيجة: بناء على نتائج الاختبارات السابقة فإن النموذج المقدر صالح للتحليل وخال من مشاكل التحليل القياسي، وهو بذلك صالح في عمليات التنبؤ المستقبلي.

***تحليل النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:**

من النموذج المقدر:

*إشارة الثابت β_1 موجبة =0.019 وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أنها تعبر عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تساوي قيمة الصادرات خارج المحروقات والاستثمار المباشر الصفر،

*إشارة المعاملين للمتغيرين المستقلين موجبة معنى ذلك أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستثمار،

*يظهر معامل التحديد R-squared أي أن هناك علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع gdp والمتغيرين المستقلين وبالتالي فإن معامل التحديد يدل على أن 89% من التغيرات في الناتج المحلي يفسرها التغير في الصادرات والاستثمار أما النسبة المتبقية فتفسرها عوامل أخرى.

7.الخاتمة:

انتهجت الجزائر استراتيجية التنويع بداية من سنة 2012، متحدية بذلك مجموعة كبيرة من الصعاب والعراقيل، التي تواجه الاقتصاد الوطني، وقد بذلت جهودا معتبرة في سبيل تحقيق بل تجسيد التنويع الاقتصادي، و قطعت شوطا لابأس به في عملية تهيئة كبيرة للمناخ المناسب الذي يسهم في تحقيق الاستراتيجية المتبعة، و من تلك التهيئة العمل على ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات و الرفع من تنافسيتها على مستوى الأسواق الخارجية حتى تحقق الصادرات الوطنية ميزة تنافسية تمكنها من فرض نفسها على المستوى الدولي، و لكن رغم ذلك ما زالت لم تتحقق هذه الأهداف بعد، لكن البوادر تشير إلى بعض التحسن في الاقتصاد الوطني كما أن الصادرات في تحسن في النوعية والجودة، و قد تتحقق الأهداف المرجوة خلال السنوات القادمة، أما بالنسبة للاستثمار فهو مازال غير فعال مثل كان متوقعا، و الدولة عازمة على استقطاب المستثمرين من خلال العمل تهيئة المناخ الملائم المشجع على الاستثمار في مختلف المجالات.

نتائج الدراسة:

- ✓ بالنسبة لفرضيات الدراسة فإن الدراسة القياسية أثبتت أن كل من الصادرات خارج المحروقات والاستثمار لهما أهمية ودور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي، رغم أن مساهمة الاستثمار في تنوع الاقتصاد ضعيفة،
- ✓ تنافسية الصادرات الوطنية ما زالت بعيدة عن المأمول،

- ✓ هناك ارتفاع في قيمة الصادرات غير النفطية في السنوات الأخيرة، وبها بعض التنوع لكنها محتاجة إلى المزيد من العناية والاهتمام من أجل أكثر فاعلية،
- ✓ الاستمرار في السير وفق استراتيجية تحسين الصادرات والتركيز على الاستثمار سوف يحقق حتما سياسة التنويع الاقتصادي بالجزائر بشكل أسرع.

الاقتراحات:

من خلال الدراسة توصلنا على بعض الاقتراحات التي قد تساعد أو تساهم ولو بشكل بسيط في نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي ندرجها ضمن النقاط التالية:

- ✓ العمل على تحسين جودة المنتجات الجزائرية بما يتماشى مع المعايير الدولية حتى تكون قادرة على المنافسة على مستوى الأسواق الدولية وبالتالي الحصول على حصة سوقية مناسبة دوليا،
- ✓ توسيع مجال التصدير من خلال تعدد المنتجات ومجالات التصدير ليشمل أكبر عدد ممكن من القطاعات،
- ✓ منح حوافز للمصدرين الخواص، وتقليص العراقيل التي تعيق عملياتهم التصديرية، خاصة بالنسبة للمواد سريعة التلف،
- ✓ ضرورة الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها المنتوج الجزائري على وجه الخصوص المنتجات الفلاحية، حيث أنها تتميز كونها منتجات عضوية،
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف المجالات، من خلال منح مختلف الامتيازات الضرورية لتحقيق ذلك،
- ✓ تهيئة المناخ المناسب والمساعد على استقطاب المستثمرين الأجانب من قوانين وامتيازات جمركية وضريبية وغيرها،
- ✓ لابد من توسيع الموانئ بما يتماشى مع حجم النشاط، حيث أن الجزائر لا تمتلك موانئ ضخمة تمكنها من التحكم الجيد في التصدير، والتبادل التجاري على مستوى واسع.

8. قائمة المراجع:

النجار فريد. (2008). التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية –الاسكندرية/ مصر.

السبتي وسيلة، زعرور نعيمة. (2018). مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، المجلد 1، العدد 1.

آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني. (2022). أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية–. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، 330.

بهوري نبيل. (2019). أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1.

حاتم فارس الطعان. (2006). الاستثمار اهدافه ودوافعه. جامعة بغداد، كلية ادارة الأعمال.

زرموت خالد .(2017) .التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة .دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، المجلد 6 العدد3.

عقومة لحسن، جنيدي مراد. (2020). قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010–2019). المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 8 العدد2.

هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي. (2019). وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8 العدد 1.

الجريدة الرسمية رقم 41. (02 جويلية, 1996). مرسوم تنفيذي يحدد تسيير الأخطار الخاصة بعملية التصير. مرسوم تنفيذي رقم 96–235. الجزائر.

الجريدة الرسمية رقم 58. (1996 جانفي, 1996). المرسوم التنفيذي قم 96–327. الجزائر.

بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك. (بلا تاريخ). التقارير السنوية لبنك الجزائر ،. السنوات: 2008،2009،2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017،2018، 2019،2020،2021. الجزائر.

وزارة التجارة و ترقية الصادرات. (15 سبتمبر, 2023). تم الاسترداد من وزارة التجارة و ترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/b-aide-pour-l-exportation.

البنك الدولي. (2023). https://data.albankaldawli.org/indicator/–

fasano ugo. (2003). diversification in oil-dependent economies:the Experience Of The GCC Countries 1/. UNFCCC Workshop Tehran.

Stephen M. Kapunda. (2003). Diversification and Poverty Eradication in Botswana, Pula. Botswana Journal of African Studies vol. 17 nO.2.

World Bank Group. (s.d.). Chapter 5. Economic Diversification : Lessons From Practice, Contributed by the World Bank Group1,.